محـامون في خـطر

تقرير لمنظمة شعاع لحقوق الإنسان حول تصاعد الملاحقات ضد المحامين المدافعين عن معتقلي الحراك في الجزائر

شـعاع لحقوق الانسـان
SHOAA FOR HUMAN RIGHTS

جانفي 2024

السياق:

في 22 فيفري 2019، خرج ملايين الجزائريين في مظاهرات في العاصمة ومدن أخرى لمعارضة ولاية خامسة لرئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة، ومطالبة بالتغيير الجذري لنظام الحكم ، وإقامة دولة العدل والقانون،ومطالبة بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. سار المتظاهرون في الشوارع كل يوم جمعة بعد ذلك وأصبح نشاطهم يعرف بـ "الحراك" أعطى بسلميته وشعاراته المشروعة الصورة المثالية في تاريخ الثورات السلمية المطالبة بالحرية والديمقراطية، جعل كثيراً من القطاعات المهنية تنتظم في شكل تجمعات لتقديم الدعم اللازم لهذا الحراك من بينها قطاع العدالة من قضاة ونواب عامون ومحامون، وقد أجبر الحراك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة في أبريل 2019.

عارض الحراك لاحقا في ذلك العام خططا لإجراء انتخابات رئاسية قبل تنفيذ الإصلاحات، وخلالها قرر "نادي القضاة الجزائريين الأحرار" (نقابة مستقلة)، رفضه الإشراف على مراقبة الانتخابات الرئاسية المقررة في 4 جويلية 2019 ، وتنظيم وقفة احتجاجية حضرها المئات من القضاة والمحامين أمام وزارة العدل في العاصمة الجزائر، رددوا خلالها شعارات تطالب باستقلالية القضاء، وإعادة فتح ملفات فساد في حقبة الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.كما أعلن اتحاد (نقابة) المحامين الجزائريين، مقاطعة العمل القضائي في 17 أبريل2019 ، احتجاجا على استمرار وجوه نظام بوتفليقة لتسيير شؤون البلاد.

وقد واجهت السلطات كل أطياف الحراك المعارضة لخطط إجراءات الإنتخابات التي فرضتها المؤسسة العسكرية بإعتقال الناشطين البارزين في الحراك والتضييق والتهديد بالفصل للقضاة والنواب العامون الذي رفضوا مراقبة الانتخابات، وتهديد المحامين الجزائريين بسبب اعلانهم مقاطعة العمل القضائي ، احتجاجا على استمرار تسيير وجوه نظام بوتفليقة لشؤون البلاد.

ومنذ جوان 2019، بدأت الاعتقالات في صفوف نشطاء الحراك، وخاصة الناشطين البارزين الذين كانوا قياديين في العديد من التنظيمات الحقوقية والنقابية والسياسية وتصاعدت التهديدات ضدهم. وتدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل عميق أكثر من أي وقت مضى، حينها أعرب المحامون عن رفضهم للتجاوزات التي تطال حرية التعبير و حرية التظاهر السلمي، مطالبين "بإطلاق سراح الأشخاص الموقوفين"،هذا الأمر جعل العديد من المحامين الذي بقوا صامدين في مواكبة الحراك، يؤسسون ائتلاف يضم المحامين أطلق عليه إسم "هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك" - غير المعتمدة- وقد تشكلت «هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك» في جويلية 2019 عقب الموجة الأولى من الاعتقالات بحق متظاهري الحراك السلميين، للدفاع تطوعيًا عمن تمّت ملاحقتهم تعسفيًا. وتعرض عدة محامين من أعضاء هذه الهيئة لمضايقات قضائية وترهيب. وفي جوان 2021، تم ترشيح «هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك» لجائزة منظمة محامون من أجل المحامين لسنة 2021 تكريما لهم على ما قدموه من مساهمات كبيرة في حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان في البيئات الصعبة.

دور المحامون النشط في حماية الديمقراطية ودعم الحقوق الديمقراطية:

بعد انطلاق الحراك الشعبي و ما تبعه من بداية الاعتقالات و المتابعات للنشطاء الحراكيين السلميين تشكلت هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك التي تضم المحامين على المستوى الوطني من اجل التكفل بالدفاع عن المتابعين من نشطاء الحراك.

حيث كان محامو هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك ينتشرون بسرعة البرق باتجاه أقسام الشرطة والنيابات للدفاع عن معتقلي الحراك من الشباب والشابات، حيث أبرز المحامون الذين يؤدون أدواراً مثالية قل من يعرفها.
تطورت هذه الفكرة إلي تكوين مجموعات ضغط من المحامين بحسب المكاتب ووجود المحامين جغرافياً في تنسيق تام بين ولايات الوطن، خاصة مع ارتفاع حالات انتهاكات حقوق الإنسان وسط نشطاء الحراك، من حيث الاعتقال والتعسف في توجيه تهم خارج الإطار القانوني، غير أن معظم هذه التهم كانت كيدية وسياسية، أي أن الاستهداف كان سياسياً للمتهمين والمعتقلين وفيه تجاوز للقانون والحقوق، فضلاً عن أنه ضد وثيقة الحقوق التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القانون.

وقد انخرط في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك محامون يتبنون مطالب الحراك الشعبي مع إيمانهم بالحرية والسلام والعدالة وسيادة حكم القانون وعدالة المحاكمات جعلهم يواصلون هذا العمل المحفوف بالأخطار من أجل إرساء مبادئ العدالة والديمقراطية.

مخاطر وعقبات تواجه محامو هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك بسبب دعمهم للحقوق الديمقراطية:

في بداية تأسيس هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك سنة 2019 كانت تضم قرابة 200 محام، هذه الهيئة غطت لسنتين تقريبا كل المحاكمات التي تمت عبر كامل التراب الوطني مع نشاط اعلامي كثيف من اجل كشف الخروقات القانونية في إدانة المتابعين بسبب نشاطهم في الحراك و ايضا للمطالبة باحترام حقوق الانسان و بناء دولة القانون، و لكن بعد أزمة كورونا و توقف مسيرات الحراك بدأت السلطة في مضايقة اعضاء هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك بإستعمال الأجهزة الأمنية بدأت السلطات الامنية وإستعمال كل اساليب الضغط عليهم، و هذا على مراحل بشكل متصاعد، حيث في المرحلة الاولي بدأت من خلال مراقبتهم المستمرة في كل مكان في الشارع و المرافق و الضغط عليهم في عملهم و عرقلتهم و الانتقام منهم حتى في أحكام قضاياهم التي يعملون فيها خارج الحراك، و بدأت موجة التصعيد في المضايقات بعد ذلك في التوقيفات عن العمل ،كما تعرض العديد منهم الى مضايقات من طرف نقابات المحامين بضغط من السلطة وتشكيل لهم ملفات تأديبية مع التهديد بالمتابعة الجزائية ثم الإعتقال والسجن على خلفية دفاعهم عن معتقي الحراك.

إلى جانب التضييق المهني تمت شيطنة محامو هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك إعلاميا من طرف السلطة و أدرعها و وصفهم بالخونة و الأيادي الخارجية مما جعلهم في عزلة و عدم اللجوء إليهم لتأسيسهم في قضايا القانون العام من طرف المواطنين خوفا من خسارة قضتياهم و انتقام القضاة من موكليهم.

ولم يعد المحامون يشعرون بالارتياح تجاه تبادل المعلومات أو التحدث والمناقشة بحرية حول عملهم في دعم معتقلي الحراك أو فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل عام، خوفًا من الملاحقة الجنائية.

كل هذا دفع بالعديد من محاميي الهيئة الى التوقف عن النشاطات الحقوقية و الدفاع عن هذه القضايا الى أن اصبح عدد محاميي الهيئة لا يتعدى 40 محام سنة 2024.

الاعتقالات والمتابعات القضائية للمحامين والتضييق عليهم بسبب نشاطهم في الدفاع عن معتقلي الحراك :

بسبب انضماهم لهيئة الدفاع عن معتقلي الحراك، والكشف عن الخروقات القانونية في إدانة المتابعين بسبب نشاطهم في الحراك و أيضا للمطالبة باحترام حقوق الانسان و بناء دولة القانون تعرض عدد كبير منهم للملاحقات والسجن والتضييق.

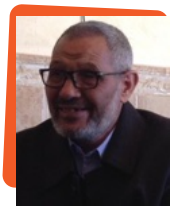

محمد شهيد
محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تم اعتقاله يوم 8 أكتوبر 2023 مع تفتيش منزله العائلي في ولاية بشار وتم اقتياده إلى مركز أمن سحاولة في الجزائر للعاصمة، ثم أمر قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة يوم 12 أكتوبر 2023 بإيداعه الحبس المؤقت تحت ذمة التحقيق في نفس القضية مع 15 ناشطا سياسيا على خلفية إصدار بيان يدعون فيه الى الحوار واطلاق سراح السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي، ووجهت له أربعة تهم - جناية إنشاء تنظيم يكون غرضه نشاط تحت وقع المادة 87 مكرر. جنحة المساس بوحدة الوطن، جنحة نشر المنشورات من شأنها المساس بالامن العمومي والنظام العام، جنحة استعمال جراح المأساة الوطنية والاعتداد بها من خلال تصريحات وكتابات لغرض المساس بأمن الدولة.

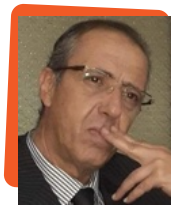

ارسلان عبد الرؤرف
محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تم إيداعه الحبس المؤقت على ذمة التحقيق بتاريخ 26 ماي 2021 بأمر من قاضي التحقيق لدى محكمة تبسة ، و قد تمت محاكمته يوم 14 جوان 2022 امام محكمة الجنايات الإبتدائية لتتم إدانته بثلاث 03 سنوات حبس منها عام نافذ و عامين غير نافذة ليتم إطلاق سراحه ، بينما لم يتمكن من استئناف عمله كمحامي لحد الآن، و ذلك بعد ان قام بالتأسس في حق معتقل الرأي السابق والناشط في الحراك "بكاكرية عبدالعزيز" الذي تم اعتقاله على خلفية نشاطه السياسي والحقوقي ومنشورات على وسائل التواصل الإجتماعي.

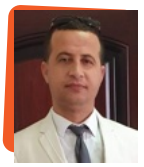

عبد القادر شهرة
محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

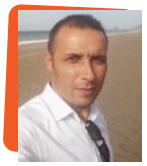

ياسين خليفي
محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تم إيداع عبد القادر شهرة الحبس بتاريخ 14 ماي 2022 و إيداع ياسين خليفي الحبس يوم 31 ماي 2022 بقرار من قاضي التحقيق لدى محكمة الشلف و اللذان كان ايداعهما على خلفية نشاطهما السياسي و المهني و التضامني و ايضا بعد دعوتهما لوقفة احتجاجية للمطالبة بفتح تحقيق عن وفاة معتقل الرأي "دبازي حكيم" الذي توفي داخل السجن و ايضا للمطالبة بإطلاق سواح معتقلي الرأي ، كما يذكر ايضا انهما قاما بوقفة تضامنية مع معتقل الرأي و العسكري السابق "عزوز بن حليمة محمد" حيث قاما بزيارة والدته المسنة من اجل التضامن ... و بعد كل ذلك يجدان انفسيهما متابعان قضائيا و قد تم إطلاق سراحيهما بتاريخ 15 اوت 2022 بعد ان قضت محكمة الجنح الإبتدائية بولاية شلف بستة 06 اشهر حبس موقوفة النفاذ و مئة 100 الف دج كغرامة مالية ، في حين لم يستأنفا مهنة المحاماة لحد الآن بسبب التضييق و المتابعة القضائية.

سعيد زاهي
محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

بتاريخ 04 ديسمبر 2022 في الساعة 7,45 صباحا أمام مقر سكناه للعنف من طرف أعوان شرطة بالزي الرسمي تابعين لمصالح الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة بعدما كان يغادر منزله متوجهاً للمحكمة و إشهار السلاح في وجهه و إسقاطه أرضا و تكبيل يديه و وضعه في سيارة الشرطة دون ان يرتكب اي فعل او جريمة و دون أن يعرف سبب الاعتداء و وبتلك الطريقة العنيفة، وقد تقدم بتاريخ 28 ديسمبر 2022 أمام السيد وكيل الجمهورية لدى اختصاص محكمة الشراقة بشكوى ضد الفرقة الرابعة للشرطة القضائية ببوشاوي 3 الشراقة من أجل فتح تحقيق لمعرفة سبب استعمال العنف ضده من طرف أعوان تلك الفرقة.

محمد الأمين بن دحمان

محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تم توقيفه عن العمل في شهر نوفمبر 2019 من طرف نقابة المحامين في تلمسان واتهامه بإهانة القضاء أثناء مرافعته في حق معتقلي الحراك، ثم ارجاعه للعمل شهر جانفي 2020 بعد مثوله أمام لجنة التأديب لنقابة المحلامين في تلمسان، بعدها تم شطبه من النشاط يوم 22 أفريل 2021 من طرف نقابة المحامين بتلمسان بتهمة إهانة القضاء والتشهير وهذا على خلفية مشاركته في قناة تلفزيونية تحدث فيها عن ظروف محاكمة معتقلي الحراك، ثم رجوعه للعمل شهر مارس 2022 بعد مثوله أمام لجنة الطعن في المحكمة العليا. كما تعرض الأستاذ لعديد المضايقات من طرف العديد من الجهات على خلفية دفاعه عن نشطاء الحراك الشعبي ومدافعا عن قضايا حقوق الإنسان.

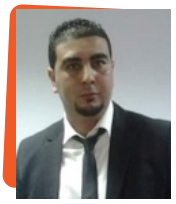

عمر بوساق

محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تلقى يوم 17 نوفمبر 2021 استدعاء من طرف الشرطة القضائية لأمن ولاية وهران، أين تم التحقيق معه من طرف مصلحة مكافحة الجرائم المعلوماتية، حول منشور له على صفحته في الفايسبوك يعود لشهر ماي 2020 ، بعدها مثُل أمام قاضي التحقيق لدى محكمة السانية بوهران يوم 31 ماي 2023، بتهمتي التحريض على التجمهر الغير مسلح و إهانة هيئة نظامية.

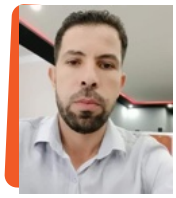

سفيان وعلي

محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

مثُل أمام مصلحة الجريمة الالكترونية لأمن ولاية بجاية يوم 13 سبتمبر 2023، لاستجوبه في قضيتين متعلقتين بمهامه كمحامي للدفاع عن معتقلي الحراك، ثم تمت احالته للمحاكمة بتهمتي إهانة قاضي" وإهانة هيئة نظامية أين تمت محاكمته أمام محكمة الجنح الابتدائية ببجاية يوم 26 نوفمبر 2023 وصدر في حقه حكم بغرامة مالية قدرها 100 ألف دينار جزائري، المحامي سفيان وعلي تعرض للمتابعة بسبب نشاطه و تأسسه في حق العديد من نشطاء الحراك في منطقة القبائل و المتابعين بالمادة 87 مكرر .

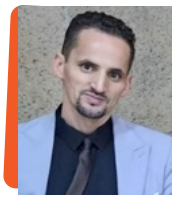

زيدان مهدي

محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

تم سماعه من طرف الضبطية القضائية في محضر رسمي أثناء تأديتة لمهامه كمحام. وهذا خلال زيارته لموكليه الذين كانوا موقوفين تحت النظر بمركز الأمن الولائي لأمن ولاية تيزي وزو، أين تم حجز هاتفه واحالته على التحقيق، لتقرر في الوهلة الأولى وضعه كشاهد في القضية، قبل أن يصبح المحامي زيدان متهماً كذلك، بعدها مثل أمام قاضي التحقيق للمحكمة الابتدائية بتيزي وزو يوم 05 فيفري 2023.

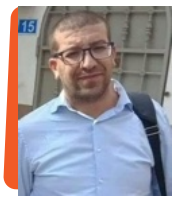

منير غربي

محام، عضو في هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك

استدعي للتحقيق عام 2021 ومثل أمام وكيل الجمهورية، ثم مثُل يوم 9 نوفمبر 2022 لسماع اولي أمام قاضي التحقيق لمحكمة برج بوعريريج بتهمة "إهانة هيئة نظامية ونشر منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"،بسبب منشور فايسبوكي، ثم قدم الطعن لدى المحكمة العليا في التهم الموجه له.

الإطار القانوني الدولي :

فبحسب المادة 16 من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين ، على الحكومات ضمان أن المحامين «قادرين على أداء جميع وظائفهم المهنية دون ترهيب أو مضايقة أو تدخل غير لائق. وألا يتعرضوا للتهديد بالملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية أو الاقتصادية أو غيرها من العقوبات نتيجة أداء عملهم على نحو يتفق مع واجبات ومعايير وآداب المهنة المعترف بها». كما تتيح المادة 23 من هذه المبادئ للمحامين -مثل أي مواطن آخر- الحق في حرية التعبير والمشاركة في المناقشات العامة للمسائل المتعلقة بالقانون وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

في سنة 2023، قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين السيدة مارغريت ساترثوايت في تقريرها الأول لولايتها أنها " تشعر بقلق بالغ إزاء الجهود الواسعة النطاق والمتزايدة لاستهداف المحامين بسبب عملهم. وفي خضم الاستبداد المتزايد على مستوى العالم، قد يواجه المحامون بشكل متزايد التهديدات والاعتقال والملاحقة القضائية والسجن وحتى الموت. وينطبق هذا بشكل خاص على المحامين الذين ينشطون في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ووفقًا لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين، يجب على الحكومات ضمان أن المحامين "قادرون على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق"، كما أنّه "لا يجوز، نتيجة لأداء المحامين لمهام وظائفهم، أخذهم بجريرة موكليهم أو بقضايا هؤلاء الموكلين". إن التمثيل القانوني أساسي للحق في محاكمة عادلة، وهو مكرس في العديد من المعاهدات الملزمة للجزائر، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

سياسات وقوانين سنتها السلطة للحد من دور المحامين في حماية الديمقراطية:

اعتمدت الجزائر، في 8 جوان 2021، الأمر الرئاسي رقم 21-09، الأمر الذي يثير قلقاً كبيراً لأنه يمكن استخدامه لتجريم عمل المحامين والعمل على نطاق أوسع في مجال حقوق الإنسان. وينص القانون على عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عامًا للأفراد الذين يشاركون معلومات تعتبر "سرية" - محددة بطريقة فضفاضة للغاية، مما يسمح بتفسير شخصي ومسيء - والسجن لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات للأفراد الذين يشاركون معلومات حول التحقيقات أو الملاحقات القضائية الجارية. . وقد أنشأ هذا المرسوم أساسًا لملاحقة أي شخص ينشر معلومات تعتبرها السلطات نفسها "جريمة" أو "تقوض" مصالحها، ويمنع أي شخص من إرسال معلومات حول تحقيق حالي، بما في ذلك إلى آلية الأمم المتحدة . ويشكل هذا المرسوم خطوة أخرى في عرقلة عمل المحامين.

في 8 جوان 2021، تسبب الأمر 21-08 في اتساع أكبر للتعريف الفضفاض للإرهاب في المادة 87 مكرر، بطريقة من شأنها السماح بتجريم المعارضة السلمية، ووضع قائمة إرهابية للأفراد أو الكيانات محل تحريات أولية أو متابعة جزائية أو المدانين الصادر بحقهم حكم أو قرار بالإدانة. وبالتالي تقوض هذه التعديلات قرينة البراءة، وبناءً عليه قد يواجه الكيانات أو الأفراد عقوبات، غير محددة، مرتبطة بالقائمة؛ بناءً على تحريات أولية أو ملاحقة جنائية فقط. وقد توبع المحامين بهاته المادة على غرار قضية الأستاذ المحامي عبد الرؤوف آرسلان و المحامي سفيان وعلي.

ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-384 الصادر في 7 أكتوبر 2021 آلية عملية إضافة أو حذف الكيانات والأفراد من القائمة الخاصة بالإرهاب. ويخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسمائهم في القائمة لحظر السفر وتجميد الأصول و«المنع من أي نشاط من أي نوع». هذا التدبير الأخير، وبسبب غموضه، يفتح الباب أمام وضع قيود تعسفية على الحق في حرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، أو حتى الحق في العمل، دون الاستناد لأي أساس قضائي؛ إذ تتولى لجنة برئاسة وزير الداخلية وتضم عدة وزراء ورؤساء أجهزة أمنية أخرى، اتخاذ مثل هذه القرارات بشأن إدراج وشطب الأفراد والكيانات من القائمة، بناءً على المذكرات الواردة من الوزارات المعنية. ويمكن لهذه اللجنة شطب فرد أو كيان من القائمة إذا طعنوا في إدراجهم وبينوا سبب عدم تبرير ذلك.

لذا، فإن عملية الإدراج والاستئناف متروكة بالكامل لتقدير السلطات التنفيذية والهيئات الأمنية- وهو ما يعد أمرًا مثيرًا للقلق؛ إذ تحتفظ الرئاسة الجزائرية، بموجب دستور 2020، بالهيمنة على جميع مؤسسات الدولة، ولأن سيادة القانون لا تمثل أساسًا مهمًا لعمل الدولة، فضلًا عن عدم خضوع الهيئات الأمنية للرقابة المدنية والديمقراطية.

الاستنتاج والتوصيات:

أحد الجوانب الأساسية لسيادة القانون هو الوصول إلى التمثيل القانوني من قبل مهنة قانونية مستقلة. يجب أن يكون المحامون قادرين على القيام بواجباتهم المهنية دون مضايقة أو تخويف أو تدخل غير لائق. لكن يتم استهداف المحامين الجزائريين تزامنًا مع حالة الإغلاق شبه الكامل للمجال العام الجزائري، وذلك من خلال الاعتقالات والملاحقات القضائية التعسفية بحق نشطاء الحراك والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وبالأخص استهداف هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك، ضمن حملة انتقامية أوسع تشنها السلطات الجزائرية بحق حركة «الحراك» السلمية بشكل عام. وغالبًا ما يواجه المحامون المضايقات والملاحقات الجنائية، خاصة عندما يعملون في قضايا حقوق الإنسان والدفاع عن معتقلي الحراك، كما يقع المحامون ضحايا لإجراءات تأديبية مبنية على أسباب غير سليمة. ويشمل ذلك إيقافهم عن ممارسة مهنة المحاماة دون أي تفسير و " تحذيرهم " من قبل نقابة المحامين من التحدث علناً عن بعض القضايا الحساسة سياسياً ، ولم يعد المحامون يشعرون بالارتياح تجاه تبادل المعلومات أو التحدث والمناقشة بحرية حول عملهم في دعم معتقلي الحراك أو فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل عام، خوفًا من الملاحقة الجنائية. علاوة على ذلك أنهم يمتنعون عن التحدث علنًا على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب حملات التشهير المستمرة ضد المحامين الذين ينشرون عن عملهم أو دعمهم لمعتقلي الحراك أو حقوق الإنسان أو سيادة القانون. كما يتم إعاقة الأنشطة المهنية للمحامين بسبب الصعوبات في الوصول إلى العملاء المحتجزين لدى الشرطة وعدم معرفة موعد تقديم موكليهم إلى المحكمة.

نتيجـــة كل ذلـــك تحث منظمة شعاع لحقوق الإنسان حكومـــة الجزائر علـــى:

- **الافراج الفوري وغير المشروط عن المحامي محمد شهيد، ووقف الملاحقات القضائية والعقوبات التعسفية ضد المحامين، وإعادة القضاة والمحامين الذين فرضت عليهم عقوبات تعسفية.**
- **اتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية وسلامة المحامين الجسدية وحرية التعبير.**
- **ضمان قدرة جميع المحامين وأعضاء السلطة القضائية في الجزائر على أداء واجباتهم المهنية دون تهديد أو تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق أو أعمال انتقامية**
- **اتخاذ التدابير التي تحمي وتعزز استقلالية القضاء فضلا عن مهنة المحاماة المستقلة**
- **اتخاذ خطوات فورية للامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توجيه دعوة فورية وغير مشروطة إلى جميع الإجراءات الخاصة للهيئات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين**

SHOAA FOR HUMAN RIGHTS

info@shoaa.org

Visit our website
WWW.SHOAA.ORG

2 Lakeside Drive First Central 6 200th floor, London NW107FQ UK